

## السفيرة شيا: ليس في لبنان!

الاب المتوفى إلى الابن في بلد نظامه جمهوري غير وراثي. بشار الأسد قدم خطابا مغايرا عند استلامه السلطة، أعرب فيه عن رغبته في إطلاق الحريات العامة، والسماح بتشكيل الجمعيات والأحزاب السياسية دونما عوائق، ما حدا بمثقفين ونشطاء سوريين إلى التجاوب مع هذا الخطاب الجديد. وانطلقت بوادر ربيع دمشق لإرساء قواعد للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.

كنت واحدة ممن أرادوا المساهمة في تهئية سوريا للانفتاح على العالم من جديد. وبحكم اختصاصي تقدمت بمشروع للقناة الفضائية السورية لإنتاج برنامج حوار سياسي من واشنطن، يكون اللبنة الأولى لتنسيق إعلامي متصل ومتكافئ بين سوريا والولايات المتحدة. نال المشروع موافقة وزارة الإعلام دون عوائق وباشرت بإعداد وتقديم حلقات "عبر الأطلسي" تبث من العاصمة الأميركية واشنطن. في العام 2002، وتحديدا قبيل أشهر من دخول الجيش الأميركي العاصمة العراقية بغداد، كنت في دمشق مع وفد إعلامي أميركي يزور العاصمة والتقيت حينها السفير الأميركي، ثيودور قطوف، واتفقتنا أن يكون ضيفي في حلقة تسجل في مقر إقامته في دمشق لستطلع شروحاته والسيناريوهات المحتملة، بينما كانت الولايات المتحدة تهيب العالم لفكرة دخولها العراق.

خلال الحوار سألته عن قرار مجلس الأمن رقم 1441 الذي صوتت عليه سوريا بالإيجاب، ومنح بالتالي الشرعية لدخول الجيش الأميركي بغداد، وكان وزير الخارجية السوري آنذاك فاروق الشرع قد أعلن على وسائل الإعلام السورية "أن تصويبا جاء إثر تلميحات أميركية بأن الجيش الأميركي لن يدخل العراق، إذا ما تم تمرير القانون في الأمم المتحدة"، بينما أكد السفير قطوف في حوارني التلفزيوني معناه أن بلاده لم تعط سوريا أي "تلميحات"، وأن تصويت ممثل سوريا جاء بقرار مستقل من دولته.



**في كل مرة زرت دمشق ومرسم الفنان التشكيلي فاتح المدرس كنت أقرأ العبارة التي كتبها على جدار المرسم وكأني أقرأها للمرة الأولى: بإمكان رجل واحد أن يخرج أمة من التاريخ**

في اليوم التالي من بث البرنامج استدعى السفير قطوف إلى وزارة الخارجية السورية والتقى وليد المعلم الذي أبدى استياء الحكومة السورية من تصريح السفير الأميركي، الذي "كذب" فيه أقوال الوزير الشرع، في محاولة لتحميل سوريا مسؤولية الحرب على العراق. كما أخبر السفير الأميركي أنه أصبح شخصية غير مرغوب بها في سوريا، فغادر خلال أيام تاركا كرسيه السفير شاعرا، ولم يعد بعدها إلى سوريا أبدا. أما أنا، فتمنعت من دخول بلدي منذ ذلك التاريخ، وتم تسريح مدير الإذاعة والتلفزيون إلى جانب مدير الفضائية السورية و18 موظفا شاركوا في برنامجي الذي أوقف به وأتلقت عليه أشرطة حلقاته كافة، فيما أطلقت عليه الصحافة "مجزرة الإعلام السوري". في كل مرة زرت دمشق ومرسم الفنان التشكيلي الصديق فاتح المدرس هناك، كنت أقرأ العبارة التي كتبها بخط يده على أعلى جدار المرسم وكأني أقرأها للمرة الأولى "بإمكان رجل واحد أن يخرج أمة من التاريخ".

مرح البقاعي  
كاتبة سورية أميركية

لا أستغرب ما تعرضت له سفيرة الولايات المتحدة إلى لبنان، دوروني كـ، شيا، من هجوم قضائي وإعلامي حين أدلت بتصريحاتها الأخيرة عن حال لبنان تحت سطوة حزب الله. واتفقت مع السفيرة في استهجانها أن يحدث هذا الأمر في لبنان، البلد العربي المؤسس والراعي للحريات الإعلامية والحق في التعبير، منذ عقود طويلة، بينما يحكم الآن للأسف بسلاح وميليشيات حزب الله، في ظل غياب تام للدولة. صدقت السفيرة الأميركية حين وصفت ردود الفعل على تصريحاتها التي أطلقها حزب الله، ومن دار في فلكه، بأنها ضرب من "الجنون" وأنها "يمكن أن تحدث في إيران لكن ليس في لبنان". إثر إصدار قاض، في مدينة صور جنوب لبنان، قرارا يمنع وسائل الإعلام من لقاء السفيرة أو نشر تصريحات لها لمدة عام، مدافعا عن قراره بالقول "إن السفيرة تناولت أحد الأحزاب الذي يتمتع بقاعدة شعبية لا يستهان بها وحملت المسؤولية عما وصلت إليه الأوضاع في لبنان".

ويستدعي وزير الخارجية اللبنانية ناصيف يوسف السفيرة شيا أعقاب ما أدلت به على تلفزيوني الحدث - العربية أنها "تتشعر بقلق كبير حيال دور حزب الله المصنف منظمة إرهابية حيث لا يمكنه أن يشغلون وزارات في الحكومة اللبنانية الحالية والسابقة"، وأردفت في اتهام صريح "البعض يصفون الحال على أنه دولة داخل الدولة".

هذا وتصنف واشنطن حزب الله المدعوم مباشرة من الولي الفقيه في إيران منظمة إرهابية، بينما يتهمه ثوار 17 أكتوبر بالتحكم بمفاصل الحياة السياسية بقوة السلاح، وجر لبنان بأسره إلى الهاوية.

يشهد لبنان اليوم ردة إلى الأجواء التي كانت عليها حال الحريات ومؤسسات الدولة خلال سيطرة قوات الردع السورية على مفاصل البلد، بمؤسساته العامة والخاصة، وكان لهيمنة النظام السوري على القرار اللبناني، قد أوقع لبنان أسيرا لمنطق ونهج حزب الله، جاعلا منه الوسيط الأمثل للتأثير على صناعة القرار. إثر انسحاب الأجهزة السورية، وبما يتناسب مع مصالح وبيروتوكولات الولي الفقيه في البلدين المنهكين.

ما حدث مع السفيرة الأميركية في لبنان 2020، كان قد حدث بصورة مشابهة مع زميل لها هو السفير الأميركي في دمشق، ثيودور قطوف، في العام 2002، وكنت أنا الشاهد على الحدث في ذلك الوقت. ساروي لكم القصة بتمامها، عسى أن تبرز صدر السفيرة، حين تكتشف أنها ليست وحدها التي تعرضت لهذا الصلف والهبل الدبلوماسي، سواء من القاضي المغلوب على أمره، كونه يمثل جهازا يقع جغرافيا في "مقاطعة" حزب الله في الجنوب اللبناني، أو من وزير الخارجية، الذي لا يملك إلا أن يكون صورة مطابقة لنظيره وليد المعلم في دمشق، فكل العاصمتين تقعان اليوم في مصيدة مالي طهران وأدواتهم من فئة منطري في حزب الله والميليشيات المستنسخة منه.

ففي الجارة سوريا، وحين وصل بشار الأسد إلى رئاستها عام 2000 بتعديل دستوري للمادة التي تحدد عمر رئيس الدولة، حتى يتسنى له اعتلاء المنصب وهو في عمر 34 عاما فقط، طلع السوريون إلى التغيير مع رحيل حافظ الأسد، رغم امتعاضهم من أسلوب التوريث غير المسبوق، الذي تم بواسطته انتقال السلطة من شيء آخر...



## هروب الدولار من لبنان

يستطيع أي مسؤول لبناني يمتلك الحد الأدنى من الشجاعة أن يسأل نفسه لماذا لم تعد هناك دولة عربية علي استعداد لمساعدة لبنان؟ الجواب بكل بساطة أن لبنان، حيث صار "حزب الله" الحزب الحاكم، تحول إلى قاعدة إيرانية وإلى قاعدة إعلامية مخصصة لشتم العرب. هناك بلد لا يدرك فيه "حزب الله" أن لبنان بلد عربي وأن مهاجمة أي دولة عربية، خصوصا المملكة العربية السعودية، لا يمكن أن تمر مرور الكرام، كما كانت عليه الحال في الماضي.

هناك مصدر آخر للدولار هو المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد. لدى هذه المؤسسات شروطها التي لا يوجد في لبنان، بين المسؤولين طبعاً، من يستطيع التعااطي معها. تنقص المسؤولين عن القطاع المالي والاقتصادي عموماً أي رؤية مستقبلية. يهرب هؤلاء من سؤال بسيط. لماذا لم يستطع لبنان الإقدام على أي إصلاحات تسمح له بالاستفادة من "مؤتمر سيدر" الذي انعقد في باريس في نيسان - أبريل 2018؛ لم يكن لهذا المؤتمر أن يعقد لولا سعد الحريري رئيس الوزراء وقتذاك الذي يمتلك علاقات عربية ودولية لا يمتلكها غيره. لم يستطع سعد الحريري القيام بأي إصلاحات في ظل حكومة برئاسته يرغب الطرفان الأساسيان فيها، أي "حزب الله" و"التيار الوطني الحر" وضع كل العراقيل التي تقف في وجه أي إصلاحات من أي نوع وذلك كي يبقى لبنان في "جبهة الممانعة" التي تقودها إيران...

سيظل الدولار يهرب من لبنان، لا لشئ سوى لأن ليس فيه، في موقع المسؤولية، من يعرف شيئاً عن العالم وكيف يشتغل العالم وما هي أميركا وأوروبا ولماذا لا يوجد عربي يريد مساعدة لبنان... مسكين لبنان. لا يوجد فيه حتى من يعرف ما هي الصين وكيف تعمل الشركات الصينية. عندما تكون هناك شركة صينية تعمل في بلد ما، فإن هذه الشركة تأتي بالعمال من الصين. يقيم هؤلاء في مجمعات خاصة بهم. يأكلون معلبات تأتيهم من الصين ويقصون شعورهم على يد حلاق صيني داخل المجمع!

يعاني المسؤولون اللبنانيون من الجهل، يجهلون حتى أن لبنان شريك تجاري للصين منذ نصف قرن وأكثر. من الواضح أن الجهل اللبناني لا يتعلق بالسياسة فقط. يتعلق بالاقتصاد أيضاً. هناك كما قال الصديق نديم منلا المستشار الاقتصادي لسعد الحريري "محاسبون" فيما لا يوجد من يمتلك أي سياسة أو رؤية مالية من أي نوع. أن تكون محاسباً شيء وأن تكون صاحب سياسة اقتصادية ومالية شيء آخر...

يعود كبار المسؤولين اللبنانيين إلى صوابهم. لا حاجة إلى لف ودوران ولا إلى رفع شعارات والاستعداد لتحرير القدس. الحاجة إلى بعض المنطق مع بعض الوضوح والأفكار في غاية البساطة.

يعاني لبنان من أزمة فقدان الدولار. لا ينفع في معالجة هذه الأزمة لا الاستعانة بمصرف لبنان، أي بالبنك المركزي الذي لا يطبع دولارات، ولا بأي إجراءات داخلية أخرى. يظل الكلام عن تطوير الصناعة والزراعة كلاماً جميلاً. هذا لا يمكن حصوله بين ليلة وضحاها بمقدار ما أنه يحتاج إلى خطط وبراسات واستعانة بخبرات أجنبية. يحتاج مثل هذا التطور أول ما يحتاج إلى طقم سياسي جديد على علاقة بما يدور في الداخل اللبناني وفي المنطقة والعالم. لا يستطيع مصرف لبنان ضخ كمية من الدولارات في السوق من أجل دعم الليرة. إذا استمر المصرف في ضخ الدولارات، علماً أنه لا يمتلك الكثير من الدولارات في خزائنه، فإن ذلك لن يقدم ولن يؤخر. سيساعد ذلك في مزيد من الفوضى في الأسواق المالية اللبنانية التي تقتصر على تعاملات بين الصرافين وزيائتهم بطريقة بدائية.

باختصار شديد، لن يتحسن وضع الليرة اللبنانية التي تعاني من سقوط حر من أي قيود في غياب دخول دولارات إلى لبنان. من أين يمكن أن تأتي الدولارات؟ هناك تحويلات اللبنانيين المقيمين في الخارج التي خفت كثيراً. بين ما جعل هذه التحويلات تخف أنه لم يعد أي لبناني ياتمن أي مصرف في بلد على أموال يرسلها إلى البلد. كيف يمكن للبناني أو عربي أو أجنبي التعااطي من الآن فصاعداً مع المصارف الموجودة في لبنان بعدما أصبحت هذه الأموال المخوزة. كيف يمكن للبنانيين عملاً سنوات طويلة في الخارج ويريديون التقاعد في بلدهم أن تكون الأموال التي جمعوها خارج متناولهم. هذه سرقة بكل معنى الكلمة.

هل يفهم كبار المسؤولين اللبنانيين معنى فقدان الثقة بالمصارف، أي بلبنان؟ لنضع أموال اللبنانيين وتحويلاتهم جانباً، هل

خبر الله خير الله  
إعلامي لبناني

سيظل الدولار يهرب من لبنان، لا لشئ سوى لأن ليس فيه، في موقع المسؤولية من يعرف شيئاً عن العالم وما هي أميركا وأوروبا ولماذا لا يوجد عربي يريد مساعدة لبنان

في حال كان كبار المسؤولين في لبنان عاجزين عن الإقدام على أي خطوة في اتجاه الخروج من حال الانهيار التي يعاني منها البلد، فإن أفضل ما يستطيعون عمله في مواجهة الكارثة يتمثل باحترام، في الحد الأدنى، لعقول الناس. تتطلب الترجمة العملية لإحترام عقول الناس الاعتراف بالأمر الواقع. يتمثل هذا الأمر الواقع في أن لا مصلحة من أي نوع للبنان في أن يكون تحت قانون "سيف قيصر" الأميركي الذي فرض عقوبات على النظام في سوريا وعلى كل من يتعااطي معه من قريب أو بعيد. يروي أحد الذين يعرفون الوضع السوري جيداً أن كل الكلام الإيراني عن دعم النظام السوري، من الناحية الاقتصادية، كلام لا معنى له في الوقت الحاضر، خصوصاً بعدما صارت إيران دولة مفلسة. تبحث "الجمهورية الإسلامية" عن الدولار تحت سماع أرض في ضوء العقوبات الأميركية المفروضة عليها. يتحدث المسؤولون الإيرانيون عن فتح خط اقتحام يسهل استيراد سوريا لبضائع إيرانية. يبقى هذا الكلام مجرد كلام نظري إلى أن الشركات الإيرانية التي لديها ما تصدره تريد التعامل بالدولار أو بعملة صعبة أخرى مثل اليورو. من أين يأتي النظام السوري بالدولار بعدما يكاد

ضرب لبنان أن يخف؟ فوق ذلك كله، أن الشركات الإيرانية التي لا تزال قادرة على التصدير، بسبب تعاطيها بالأكل والشرب وما شابه ذلك، ليست على استعداد للتعااطي مع سوريا القابعة تحت النظام بسبب "قانون قيصر".

نعم "قانون قيصر" الذي وراءه "الشيطان الأكبر". من يريد في لبنان أخذ العلم بأن "قانون قيصر" يخيف حتى الشركات الإيرانية، فكيف الأمر مع الشركات الصينية والروسية والأوروبية؟ يكفي لقاء نظرة سريعة إلى ما يدور في المنطقة كي

